

المعارضة والمستقلون يتهمون الحكومة بتدمير السلطة القضائية و«عسكرة القضاء» المصري اليوم 2007-4-22

كتب محمد أبو زيد ومنى أبو النصر وريمون إدوارد ٢٠٠٧/٤/٢٢

اتهم نواب معارضون ومستقلون في مجلس الشعب الحكومة بالسعي إلي عسكرة القضاء وتدمير السلطة القضائية خلال مناقشة تعديلات قانون الأحكام العسكرية، التي وافق عليها المجلس من حيث المبدأ أمس، واستيق نواب الكتل الثلاث المناقشات بمؤتمر صحفي عقده خارج مقر المجلس للتنديد بمساوئ القانون.

ورفض نائبا الحزب الوطني محمد حسين وطاهر حزين مشروع تعديل قانون الأحكام العسكرية ضمن ١٠٦ نواب رفضوا المشروع مقابل ١٨٤ نائبا جميعهم من الحزب الوطني أعلنوا موافقتهم.

وشهدت جلسة المجلس خلافات حادة بين مؤيدي التعديلات من نواب الأغلبية، ورافضيها من المعارضة والمستقلين والإخوان.

وقال الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية: إن القانون خطوة علي طريق الإصلاح القضائي ودعم استقلال القضاء العسكري، مشيراً إلي أن مشروع القانون يمنح القضاة العسكريين حصانة تجعلهم غير قابلين للعزل. وأشار اللواء ممدوح شاهين رئيس الشؤون الدستورية والتشريعية بوزارة الدفاع إلي أن ٨٠% من العاملين في القضاء العسكري يحملون درجة الماجستير، وقال إن المدنيين يحاكمون في ظلهم وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية «العادي» وليس وفقاً للقانون العسكري.

وبدأ محمود أباطة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الوفد هجوم المعارضة علي القانون، فوصفه بالمحنة، وتساءل: كيف يقال إن القضاء العسكري مستقل، وهو يتبع وزارة الدفاع؟ كما انتقد أباطة إنشاء محكمة عليا تابعة للقضاء العسكري، واعتبر أن ذلك يؤدي إلي خلق نظامين